

الموازنة أيضاً تنتظر السّلة!

هتاف دهام

أدخلت الموازنة العامة في سلة الصراعات السياسية والتناقضات. أخذت رقماً من 11 مليار دولار التي أنفقها بنزاع قديم يدخل في صلبه 11 مليار دولار التي أنفقها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وصراع سياسي في مرحلة ما سُمّي بالحكومة البتراء في العام 2006 على مدى ولايتين. آثار طرح وزير المال علي حسن خليل هذا الملف النزعات عند كتلة المستقبل عمومًا ورئيسها على وجه الخصوص. أعيّد طرح مسألة الحساب المؤجّل، وقطع الحساب. قطع تيار بيت الوسط الطريق على فكرة الموازنة ربطاً بمجموعة توترات حاصلة منها ملف النفط. نظر إلى الثروة الطاقوية من زاوية «قرّده» عين التينة والرابية فيه. عبّر رئيس الحكومة تمام سلام بعدم وضع مرسومي النفط على جدول أعمال مجلس الوزراء عن الموقف الرسمي المستقبلي. خلال السنوات الماضية بعد عام 2009، ومع تشكيل الرئيس سعد الحريري حكومته الأولى، فتح الخلاف السياسي القائم، النقاش في لجنة المال والموازنة. شكلت الحسابات المالية العامة ومشكلة صحة قطع الحساب والـ 11 مليار دولار وكيفية إصدار موازنة عامة صحيحة، مادة الخلاف الأساسية وقتذاك. كلفت لجنة نيابية خاصة إثر هذه النقاشات. أنيطت بها صلاحيات خاصة شبيهة بصلاحيات لجنة تحقيق نيابية. عقدت هذه اللجنة عشرات الاجتماعات لمواكبة أعمال الفرق المشكلة من «المال والموازنة» لإعادة حسابات المالية العامة وتدقيقها. أدت الحلقات النقاشية إلى انكشاف الكثير من الحقائق والاختلالات في وضعية المالية العامة وحساباتها وتجاوز القانون، ووجود فجوات خطيرة في شفافية الوضع المالي تحتاج إلى تحقيق ومتابعة تقنية وربما مسؤولية جنائية. لم يُقفل هذا الملف. لكن لم يُعلن انتهاء العمل فيه، رغم وضع مهل زمنية بدءاً من ولاية وزير المال السابقة ريا الحسن، مروراً بالوزير محمد الصفدي، وصولاً إلى الوزير علي حسن خليل.

أعلن وزير المال قبل عشرة أيام، أن ما أنجز هو ستة حسابات من عشرة. توشقت موازنة 2010 في لجنة المال والموازنة إلا أنها لم تُقرّ في الهيئة العامة لمجلس النواب. أما الموازات الأخرى فكان مجلس الوزراء يناقش بعضها ويحلها إلى مجلس النواب. فيما تنجز وزارة المال البعض الآخر من دون أن يتمكن مجلس الوزراء من إحالته إلى البرلمان. في المحصلة، لم تُصدر أية موازنة عامة منذ عام 2006 ولغاية الآن. أصدرت آخر موازنة عام 2005، وأصدر آخر قطع حساب لعام 2003 (قانون رقم 716 تاريخ 2003/2/31). في غضون هذه الأوقات وهذه الانقسامات، برز موقف الاحداث للتيار الوطني الحر عبّر عنه أمين سر كتلة التغيير والاندماج النائب ابراهيم جتنان داخل اجتماعات اللجنة وخارجها. رفض رئيس لجنة المال إصدار أية موازنة عامة قبل الانتهاء من تدقيق الحسابات، وإمكانية المطابقة بين قطع الحساب وحساب المهمة.

في حين أن الميل عند حركة أمل هو السعي إلى إيجاد مخرج لهذا الأمر، يتيح إصدار الموازنة دون ربطها بالانتهاء من تدقيق الحسابات العالقة. على أن تبقى حسابات الأوامر الثلاثة من عمر حكومة السنيورة عالقة، وعدم إعطائه براءة ذمّة عنها. والمرحلة حالياً مستعمل من دون أن تفضخ القوى السياسية عن خلفياتها. تسعى حركة أمل مجدداً إلى إصدار موازنة عامة متجاوزة إشكالية الانتهاء من تدقيق الحسابات المالية العالقة. ينطلق خليل في مقاربتة من المادة 86 المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 وبالقانون الدستوري الصادر في 1990/9/21 «إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، فريئس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة، وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يُبيّ نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجب المشروع بالشكل الذي تقدّم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل».

يُعيد التيار البرتقالي التذكير بأن لا إمكانية لإصدار موازنة قبل الانتهاء من تدقيق الحسابات الذي يسمح بقطع الحساب، مستقبلاً إلى المادة 87 «إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تُعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة. يؤيد التيار كل طرح يحترم الدستور ويأخذ بعين الاعتبار المادتين 86 و87 الدستورتين، وتحت سقف قانون المحاسبة العمومية. إلا أن يمكن الفصل بين المادتين 86 و87، أي أن الموازنة لا تُنشر في الجريدة الرسمية من دون قطع حساب.

وبعيداً عن الاجتهاديين «العوني» و«الأصلي»، يرخّب «المستقبل» بإصدار موازنة عامة يجد فيها فرصة للولج إلى تسوية مالية تقفل هذا الملف السيف المسلط على رأس السنيورة. فهل تصدّر الموازنة؟ إن يكون هناك موازنة في لبنان يعزل عن تسوية سياسية تشمل الملفات العالقة كلها. ينظر السنيورة المستهدف في أكثر من استحقاق فرصة لـ «رد الإجراء»، لذلك من الطبيعي أن يسارع إلى العرقله. سبق ملف النفط الموازنة. بدأ للوهلة الأولى أن التقاهم عليه حقل، ليتبين سريراً أنه يتداخل مع الاستحقاقات الأخرى المهمة السياسية لأن هي لحظة تناقضات على عناوين كبيرة منها الرئاسة وقانون الانتخاب والغاز والنفط وغيرها، رغم أهمية ملف الموازنة وحيويته للدولة والمواطنين.

نشاطات

التقى رئيس كتلة التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون، في دارته في الرابية، الوزير السابق مروان شريل ووفداً من الاتحاد من أجل لبنان برئاسة مسعود الإنشقر وتناول البحث الأمور المحلية، الاقتصادية والتنموية والوضع السياسي. والتقى عون أيضاً وفوداً من مجالس بلديات دقون رحمالي والبوار. استقبل وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل سفير سلطنة عمان المعين بدر بن محمد بن بدر المنذري، في زيارة بروتوكولية لمناسبة تسليم مهماته الرسمية في لبنان. بحث قائد الجيش العماد جان قهوجي مع السفيرة الهولندية سومن هستير، برفقتها فريق البرنامج الهولندي لدعم قدرات قطاع الأدلة الجنائية في لبنان برئاسة المحامية دانيز عبود، أهداف البرنامج ومرحلة تنفيذ، والتعاون مع الجيش في هذا الإطار. كما استقبل قهوجي الملحق العسكري النمساوي المعيد الركن ميمبور أندرياس في زيارة وداعية قدم فيها خلفه العقيد أسمان هانز.

البناء

جنبلاط يصحح: نفوذ سوريا «كبير»

روزانا رمّال

الحديث عن الأزمة السورية لم يكن ترفاً ديمقراطياً في بدايته ولا حتى استعجالاً من قبل بعض الذين ظنوا بسرعة أن التغيير في الشرق الأوسط سيتلاقح بالترامن مع انهيار الحكم فجأة في تونس ثم مصر فينوا حسابات، وفق ما شاهدهم ووفقته الأحداث وقد عاصروها في أدق تفاصيلها. وهنا يبرز الحديث عن «مصر» كقوة إقليمية نافذة وحليف قوي لا يستهان فيه للولايات المتحدة والغرب في المنطقة العربية، والذي تعرّض لزلزال عنيف أسقط معه نظام حكم الرئيس حسني مبارك وهو واحد من رموز حقبة عربية باكلمها من غير المتوقع أن يتخلى عنه خلفاء، مهما بلغت التطورات. بالتالي رسمت مصر سقف توقعات المغتالين والمتشائمين أيضاً من الأحداث وركزت وجهة المصطفين في لبنان بوجه الرئيس السوري بشار الأسد منذ ما بعد عام 2005 نحو مصير مماثل للرئيس حسني مبارك الذي تجمعته بعائلة الأسد قدرة على السيطرة على الحكم لعقود طويلة وتجمعه أيضاً رمزية الحضور والمهابة، بالتالي فإن سقوط الأسد وارد لمجرد سقوط مبارك وفق تلك الحسابات. ولما يكن وليد جنبلاط معذوراً آنذاك، وهو الذي من المفترض أن يكون الأكثر قدرة على انضاح الفكرة من غيره من الساسة اللبنانيين العاجزين عن هذا بسبب قلة خبرتهم وانعدامها وبسبب أيضاً عدم احتكاكهم بالرئيس السوري بشار الأسد. كما كان جنبلاط الذي عرف العائلة بشكل وافر يمكنه من استنتاج مواقف الحكم إزاء الأزمة، ويمكنه أيضاً من توقع أوضاع الجيش السوري وتجاوب الناس وشعبية الأسد وما بنته العائلة من رصيد قاهر أن يشكل سداً منيعاً بوجه رغبات الخارج بإسقاطه. يمكن لوليد جنبلاط أيضاً تقديم قراءة لنفسه ولجمهورية

حبيتها تختلف عن تلك التي رصدت في حالة مبارك، وهو ما ينسف فكرة التشابه بين الحالتين لجهة المواقف الخارجية وهو استبعاد الأسد من منظومة الجامعة العربية منذ لحظة الإشتباك مع السعودية ومنذ لحظة تأييد قمة بيروت العربية عام 2002 يضاف إلى كل هذا معرفة جنبلاط باختلاف الوضعين: فالرئيس السوري لم يتطبع مع إسرائيل وليس صديقاً للغرب فلا تنطبق عليه أحكام ما حل بحلفاء واشطن بل ينطبق عليه ما ينطبق على حلفاء إيران وروسيا والصين في مثل هذه الحالة. لا يُغفر لجنبلاط سياسياً أخذ الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان نحو أماكن تشعّرهم بمزيد من الضياع في منطقة تعيش هواجس الاقلية ولا يسقط سهواً موقف عبر عنه دوماً وهو يقينه بسقوط الرئيس السوري، ثم يقينه بسقوطه عاجلاً ثم آجلاً كنوع من تيرير اطالة الوقت وعدم حدوث ذلك. يعتقد جنبلاط اليوم أن «الاسد» نافذ وقوي في لبنان. هذا ما يقوله في تصريح صحافي بطريقة او بأخرى معترفاً بانتصار الأسد ضمئياً وناسفاً لقولته بأنه ساقط لا محالة على مدى ست سنوات. لا مانع عند جنبلاط من تبديل الموقف السياسي، فلطالما بذل وغير الكثير، على اعتبار أن السياسة تطلب ذلك وحماية الطائفة قد تطلب أكثر. لا مانع عند جنبلاط أيضاً من مهادنة حلفاء الأسد في لبنان. وهو اليوم يعلن للبنانيين أن مفاتيح الرئاسة اللبنانية في سوريا وأن «بشار الأسد ليس مستعجلاً على التسوية الرئاسية في لبنان وأن في حساباته، كما والد، لن يقدم على تسهيل الطريق الرئاسية من دون مقابل». يؤكد جنبلاط – على ما سبق – أنه يعرف العائلة جيدا ويستشهد بكلامه بمواقف الرئيس حافظ الأسد أو بتوقعه فيها من دون أن يلتفت إلى انه كان يتوجب عليه التبصّر أكثر في مواقفه تجاه الأزمة السورية بغض النظر عن موقفه من الأسد بذاته.

الذكرى 34 لانتلاقة جبهة المقاومة بعملية إسقاط «سلامة الجليل»

«القومي»: الخطر على لبنان لا يزال قائماً وداهما ومواجهته لا تتم إلا بتكريس

معادلة الجيش والشعب والمقاومة والالتفاف حول مبادرة حزبنا لبناء مجتمع المواجهة

الـ 34 لانتلاقة جبهة المقاومة بعملية إسقاط «سلامة الجليل» وفي رحاب تموز الفداء والوفاء والانتصار، يؤكد ما يلي: أولاً: أن عملية إسقاط «سلامة الجليل» تمثل محطة مضئبة في مسيرة مقاومة الاحتلال، فهي أسقطت الهدف المعلن من وراء الاجتياح الصهيوني للبنان، وكرّست أهمية بناء معادلة الصواريخ، عامل ردع في مواجهة العدو. عدا عن كونها شكلت الانتلاقة الفعلية لجهة المقاومة الوطنية. وعليه، يدعو الحزب إلى تثبيت يوم 21 تموز 1982، في قائمة المناسبات الوطنية الرسمية، كما هو راسخ في الذاكرة الوطنية والقومية، لأنه يوم إيقاد شعلة جبهة المقاومة التي ضمّت أحزاباً وقوى، قدّمت تضحيات وشهداء في مواجهة العدو الصهيوني ودفاعاً عن وحدة لبنان وإسقاطاً لمشاريع تقسيم لبنان وفدرلته. فتحية إلى كل المقاومين، شهداء وجرحى وأسرى ومرابطين. ثانياً: إن لبنان المنتصر بمقاومته وجيشه وناسه على العدو الصهيوني، لا يزال في عين عاصفة الاجتياحات، وهو اليوم يواجه خطر القوى الإرهابية المتطرفة، التي تمثل الوجه الآخر للصهيونية العنصرية الإرهابية، ما يعني أن الخطر على لبنان لا يزال قائماً وداهما، ومواجهته لا تتم إلا من خلال تكريس معادلة الجيش والشعب والمقاومة، والالتفاف حول مبادرة

لمناسبة ذكرى عملية إسقاط «سلامة الجليل» في 21 تموز 1982، التي شكلت الانتلاقة الفعلية لجهة المقاومة الوطنية اللبنانية، أصدر الحزب السوري القومي الاجتماعي بياناً جاء فيه: في وقت كان العنوص الصهيوني قد اجتاح مناطق واسعة من لبنان، بدءاً من الجنوب، إلى بعض مناطق البقاع إلى الجبل إلى حصار العاصمة بيروت بالقصف والقتل والتدمير، مطلقاً في اجتياحه تسمية «عملية سلامة الجليل»، برز في 21 تموز 1982 تطور نوعي تمثل بإطلاق مجموعة من الحزب السوري القومي الاجتماعي صواريخ كاتيونشا من منطقة سوق الخان في حاصبيا على مستوطنات الجليل، وإسقاط الشاعر الذي أطلقه العدو على اجتياحه للبنان. أن عملية 21 تموز 1982 النوعية، والتي حصلت من خلف خطوط الاحتلال، لم تكن حدثاً عابراً في مسار التطورات والمواجهات، إذ أن فعلها لم تقتصر على تزخيم المقاومة وإعطاء دفع قوي للمقاومين، لا سيما الذين يواهبون الاجتياح عند تخوم العاصمة بيروت، بل أنّ مفاعيل تلك العملية أحدثت لهلعا واربكاً كبيرين في الوسطين العسكري والسياسي داخل الكيان الصهيوني العنصري، ورات فيها الصحافة «الإسرائيلية» رداً قويا على هدف الاجتياح المعلن من قبل القادة الصهاينة. إن الحزب السوري القومي الاجتماعي، وفي الذكرى

حزبنا الداعية إلى بناء مجتمع المواجهة، وتحصينه بعناصر الوحدة والقوة والمنعة، حتى لا يكون الظرف الراهن ممانئاً لما كان عليه قبل 35 عاماً، يوم كان بعض اللبنانيين يشكون «دالولاً، للعدو في اجتياحه للبنان. وإن تحصين لبنان، يتطلب مضاعفة الإنجازات التي يحققها الجيش اللبناني وسائر القوى الأمنية لجهة مكافحة الإرهاب والقضاء على خلائد العاملة منها والنازمة، وإن تتحمل القوى السياسية كافة مسؤولياتها، لجهة التصدي للخطاب الطائفي والمذهبي والفنوي الذي في جانب منه يصبّ في مصلحة القوى الإرهابية. كما يشدّد الحزب على أن عملية التحصين تتطلب استقراراً في الحياة السياسية والوطنية، وأن تحقيق هذا الاستقرار يمر عبر قانون جديد للانتخابات النيابية يقوم على أساس الدائرة الواحدة والنسبية والانتخاب من الاستقلال يمر عبر قانون جديد للانتخابات النيابية يقوم على أساس الدائرة الواحدة والنسبية والانتخاب من خارج القيد الطائفي، ويبرّز بانتخاب رئيس للجمهورية مؤتمن على الثوابت والخيارات الوطنية، ومن خلال تفعيل عمل المؤسسات الرسمية كافة، وعلى مختلف الصعد.

ويعتبر الحزب، أنّ إقامة شبكة أمان وطنية للبنان، هدف ملخ، لأنها تضاعف من قدرات البلد وإمكاناته في مواجهة الأخطار والتحديات، وتمكّنه من تثبيت حقه وتحقيق مصالحه، وفي مقدمها مصلحته الوطنية في استخراج النفط والغاز، والتي يعمل العدو الصهيوني

**لتتحلّل القوى السياسية مسؤولياتها لجهة التصدي للخطاب الطائفي والمذهبي والفنوي الذي يصب في مصلحة القوى الإرهابية**

**تثبيت يوم 21 تموز 1982 في قائمة المناسبات الوطنية الرسمية كما هو راسخ في الذاكرة الوطنية والقومية لأنه يوم إيقاد شعلة جبهة المقاومة**

أطلع على أوضاع النازحين في الهرمل

لازاريني: لبنان ليس بوارد التوطين

زار منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة فيليب لازاريني مدينة الهرمل، يرافقه منسق المفوضية الأوروبية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان بول صوايا، وعن «يونييسيف»، دونيك سيارديل ومدير مكتب undp في البقاع كارو هاروتينيان. وفور وصول لازاريني، عقد اجتماع في دار البلدية تحدث خلاله رئيس المجلس البلدي صبحي صفر، فأشار إلى أنّ الهرمل لها ميزة خاصة من حيث أقدميتها وهي تتعايش مع المحيط بكافة طوائفه ومذاهبه، وقد احتضنت مار مارون وفيها قنوات زنبوبيا ووحدة لنبوخر نصر». وقال: «هذا من حيث التاريخ، أما بالنسبة إلى جغرافية المدينة فهي على الحدود الشمالية من لبنان وكان قدرها استقبال عدد كبير من النازحين السوريين وما زلنا نحتضن هذا النزوح رغم الععبات التي لم تستطع أي بلدية في لبنان تحملها. عدا عن الهزات الأمنية التي تعرضت لها الهرمل من قبل التكفيريين فكانت نتيجتها ثلاثة انفجارات انتحارية وحوالي ثلاثمائة صاروخ، ولم تعرّض لني نازح حتى أنّ المجلس البلدي أقام خلية لإدارة الأزمة. كما تعاونت مع جمعيات كثيرة وتمّ التجاوب ولكن لم يكن بالمستوى المطلوب، ورغم وجود نهر العاصي في الهرمل هناك كثير من البيوت لم تصلها مياه الشفة بعد، ونحن هنا اليوم سنتعاون معكم من أجل الناس بعد زيادة الأعباء عليهم، بوجود النازحين انخفضت نسبة العمل والوظائف قليلة».

وأكد ضرورة «التسيق مع البلدية من أجل المساعدات ووضعها في المكان المناسب»، وقال: «البنّي التحتية للهرمل غير مكتملة فنحن بحاجة لإيصال مياه الشفة للبيوت ومعمل لفزّ النفايات وتنظيف نهر العاصي وتأمين فرص عمل وحتاج لوجود فرع للجامعة لتوفّر على طلابنا المسافات الطويلة لتحصيل علمهم. نطالب بهذه الأمور لتكون قادرين على القيام بواجبنا تجاه المواطنين إلى جانب النازحين». وقال لازاريني، من جهته: «جننا اليوم لزيارةكم في نسمة آراءكم ومنظباطكم، كما أننا نشكر حسن استقبالكم ونعلم أنّ الهرمل تواجه صعوبات كبيرة بسبب وجود النازحين السوريين فهي كانت بالطبع في استقبالهم والعناية بهم وما زالت في لبنان وضع استثنائي يجب على المجتمع الدولي أن ينظر بجديّة إليه، ولبنان ليس بوارد توطين اللاجئين فنحن ندعهم بشكل مؤقت لوجود مؤقت ليصار إلى حل سياسي يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم. وأنتم كمتجم تتحملون عبئاً كبيراً من مواردكم كالكياد والكهرباء والمناسفة بالعل، 80 في المئة من اللاجئين السوريين موجودون على أرض 250 بلدية في لبنان تعد الأثقر ومنها بلدية الهرمل. لذلك، من واجب المجتمع الدولي دعم المجالس المحلية لتخفيف العبء الذي يعيشه لبنان، والتي تلتزم بدعمها». بعد ذلك، انتقل الوفد إلى مركز وزارة الشؤون الاجتماعية حيث جال في أرجائه مستمعاً إلى شرح عن الاحتياجات من رئيسه جهاد صفق. ثم توجه إلى موقع مشروع الطاقة الشمسية لجر المياه من العاصي لري مساحة من الأراضي ومشروع محمية طبيعية، انتقل بعده لتناول الغداء على ضفاف نهر العاصي قبل العودة.

سلام يستقبل أبو مرزوق ووفداً من أهالي القاع



(الدالاتي ونهرا)

سلام مجتمعاً إلى وفد حماس

وقطاع غزّة وأوضاع اللاجئين وطرفوقهم، إضافة إلى تطورات الصلحة الفلسطينية التي تمنح لها أن تتم لانها ضرورة للشارع الفلسطيني والمنطقة. كما تطلبنا إلى الخدمات التي تقدمها أوروأواللاجئين الفلسطينيين، وطماننا الرئيس سلام إلى أنّ الوضع الأمني مستقر في لبنان، وهناك جهود تبذل بالنسبة إلى الوضع الداخلي للخصيمات ومحيطها». وزار السراي أيضاً، وقد من رجال الأعمال اللبنانيين في العراق برئاسة رئيس مجلس الاعمال اللبناني اللبناني - العراقي عبد الوودود نصولي في حضور نائب رئيس المجلس سامر كبار وأعضاء المجلس وتناول البحث سبيل تعزيز الاستثمارات بين البلدين.

اللبناني يفق إلى جانبهم في هذه المحنة الكبيرة التي أصابهم فتقول الهواجس ويكون هناك تعزيز للصمود عبر هذه القومات». وكان سلام استقبل سفير العلاقات أنغاسالم شكروف، وتناولوا أبرز الجوانب الأمنية وسبل تنفيذها بين لبنان وأذربيجان. ثم استقبل النائب سمير الجسر. والتقى سلام أيضاً نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» موسى أبو مرزوق الذي قال: «اللقاء مع دولة الرئيس كان موفقاً وجيداً، وتمنياً خلاله الاستقرار للبنان، ونحن ندعم ذلك وكلنا أمل بأن يبقى لبنان مستقراً ومنيعاً في ظل الظروف الراهنة في المنطقة». وأضاف: «أطلبنا الرئيس سلام على الأوضاع في الضفة الغربية

ومعظم المسؤولين حول الهواجس الموجودة في القاع ولن نقول خوفاً لأنه ليس هناك خوف لنا هواجس وبالتالي ضرورة تحرك الدولة اللبنانية لتأمين حقوق أهالي المنطقة وتعزيز وجود الدولة وكل أجهزة والإجراءات التي يمكن أن تشكل تلبية للمطالب المحقة التي تحتاج إلى جهود وانتماء، وقد وعد دولة الرئيس بتابعيتها مع عدد من الوزارات وأجهزة الدولة، وهي مطالب منطقية ومحة، لا سيما الاهتمام الأمني من قبل الجيش اللبناني والأمن العام والقوى الأمنية والجمارك وكافة الأجهزة الأمنية، إضافة إلى مطالب أخرى مثل موضوع الإفز المتوقف منذ العام 1999 والأهم اليوم أن يشعر أهل القاع بأن الدولة والشعب

أخبار

استهجت أوساط سياسية تحريض السفير السعودي في لبنان علي عوض عسيري في كلمته خلال حفل العشاء الذي أقامه له مجلس العمل والاستثمار اللبناني في السعودية مساء الاثنين الماضي، ضدّ حزب الله داعياً بشكل شبه علني إلى مواجهته متهماً إياه بخطف لبنان. ولاحظت الأوساط أنّ عسيري ربط دعوته هذه بإغراء رجال الأعمال الحاضرين بفتح أبواب الاستثمار أمامهم في السعودية، ممتائلة: ألا يكفي هذا دليلاً على التدخل السعودي السافر في الشؤون اللبنانية الداخلية بعكس ما تدّعيه الرياض في العلن؟